رأي القدس

المسلمون قالوا كلمتهم باسلوب حضاري

■ تواصلت المظاهرات الغاضبة في مختلف انحاء العالم الاسلامي احتجاجا على رسوم ساخرة نشرتها صحف دنماركية ونرويجية وفرنسية تطاولت على الدين الاسلامي ونبيه محمد صلى الله عليه وسلم، بينما اصرت الحكومة الدنماركية على عدم تقديم اعتذار للمسلمين لان الصحافة حرة ولا تخضع لها مباشرة.

ولا يختلف اثنان على تمتع الصحافة في البلدان الغربية بمساحة واسعة من الحرية، وعدم خضوعها لسلطة الدولة باعتبارها مملوكة للقطاع الخاص، ولكن هذه الحرية لا تعني الاساءة، وبطريقة استفزازية للديانة الاسلامية.

الصحافة الغربية لا تتطاول على الديانات السماوية وغير السماوية الاخرى، ولم نسمع مطلقا انها شككت بالديانة اليهودية، او تطاولت على الديانة البوذية او الهندوسية، ولكنها لا تتورع عن السخرية بالدين الاسلامي، والصاق تهمة الارهاب بالمسلمين دون غيرهم من اتباع الديانات الاخرى.

صحيح ان هذه الاساءات تقتصر على بعض الصحف وليس كلها، ولكن الصحيح ايضا انه ومنذ هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) تصاعدت حملات التشويه للاسلام والمسلمين، وزادت هذه الحملات بعد تفجيرات لندن ومدريد.

ردة الفعل الاسلامية تجاه مثل هذه الاهانات والتطاولات جاءت قوية، ولكنها سلمية وحضارية في الوقت نفسه، فلم تقع احداث عنف حتى هذه اللحظة ضد السفارات والمواطنين الدنماركيين او النرويجيين، واكتفى المتظاهرون وعددهم يفوق عشرات الآلاف بترديد شعارات تندد بالرسوم المذكورة.

ان هذه الاحتجاجات سجلت سابقة على درجة كبيرة من الاهمية من حيث كونها فرقت بين حرية التعبير وحرية التطاول على معتقدات الآخرين ودياناتهم، وجعلت من يقدم على اي تطاول على الاديان الاخرى وانبيائها ان يفكر كثيرا بالعواقب والاضرار التي يمكن ان تترتب على مثل هذه الخطوة. فالشعب الدنماركي يدفع حاليا ثمنا باهظا بسبب سوء تصرف صحيفة، يتمثل في خسارة مليارات الدولارات هي قيمة صادرات بلاده الى الدول العربية والاسلامية.

اللجوء الى المقاطعة الاقتصادية سلاح مشروع استخدمته الدول الغربية نفسها ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا وضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين، ولهذا لم ترتكب الشعوب الاسلامية اي خطأ باللجوء الى السلاح نفسه، ومقاطعة بضائع الدول التي تسيء صحافتها للاسلام والمسلمين.

ان التطاول على الاسلام مسألة خطيرة للغاية، خاصة عندما يصدر من قبل صحافة بعض الدول الغربية في وقت تسعى فيه هذه الدول الى كسب عقول وقلوب المسلمين بعد الحربين في افغانستان والعراق. فمثل هذا التطاول يصب في مصلحة الاسلام المتطرف والجماعات التي تحرض ضد الغرب وتتهمه باستهداف الاسلام والمسلمين والعمل على اذلالهم واهانتهم وتمزيق بلدانهم وتضرب مثلا بمئات الآلاف من القتلى والجرحى المسلمين في العراق وافغانستان، وانهيار مؤسسات الدولة، وسلامها الاجتماعي فيهما.

في اوروبا عشرة ملايين مسلم على الاقل وهؤلاء مواطنون لهم حقوق مثلما عليهم واجبات، وابرز حقوقهم هو احترام عقيدتهم من قبل الآخرين، ولا نعتقد ان رسوما نشرتها صحيفة دنماركية وضعت هذه المسألة في عين الاعتبار عندما اقدمت على مثل هذا الاستفزاز.

اوروبا بحاجة الى الاستقرار وتجنب اي شيء من شأنه ان يزعزع امنها واستقرارها الداخلي، وخروج المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين مستنكرين اي اساءة للاسلام يصب في مصلحة هذا الاستقرار، بينما يؤدي اصرار الحكومة الدنماركية على عدم الاعتذار الى اطالة امد الأزمة وتوسيع دائرة الاحتجاجات والحاق الضرر بالعلاقات بين الاسلام والغرب.

اعترافات مثيرة لجمال مبارك قد تغلق ملف «التوريث» نهائيا!

محمد عبدالحكم دياب *

■ أبدينا الأسبوع الماضي الرأي حول الملاحظة الأولى على ما جاء في حديث «الرئيس الموازي»، جمال مبارك، الذي نشرته صحيفة «روز اليوسف» على أجزاء، وكانت حول تفسيره الخاص للنتائج المتدنية للانتخابات التشريعية الأخيرة، وتجاهله ما جرى فيها من انتهاكات قانونية وسياسية وأخلاقية بالغة. وبقيت الملاحظة الثانية عن «التوريث»، من نصيب هذا الاسبوع. بداية نشير إلى أن «عائلة مبارك» ومواليها وأجهزتها تعودوا على إطلاق التصريحات الكاذبة، وصارت مفرداتهم في الحديث تعني عكس منطوقها تماما، وأكذب ما في هذه التصريحات هو أسخفها، وتتكرر بلا ملل من محدودي الدخل، وادعاءات الحرص على البعد الاجتماعي فيما يجري باسم الإصلاح والاستثمار والخصخصة، وكل هذا هدفه التغطية على الدعم الذي يقدم للأثرياء، والنهب الذي يقوم به اللصوص وأبناء المسؤولين وورثة الثروات والمناصب، ومكافأتهم على دورهم في تصفية الاقتصاد المصري، ونقل ملكيته من ملاكه الحقيقيين إلى «العائلة الحاكمة» ومواليها، ومن ثم تنقله بدورها إلى المؤسسات والشركات والاحتكارات الأجنبية، والهدف النهائي هو تصفية الكيان السياسي والاجتماعي المصري ذاته، بعد أن أصبح وجوده واستمراره، ومواجهته اليومية للاستبداد والفساد والتبعية في الداخل، عقبة أمام المد الإمبراطوري الصهيوني القادم من الخارج.

فمثلا تعودنا عندما يتحدث حسني مبارك أو زوجته أو ابنه عن استراتيجية السلام، فهم يعنون تأكيد دورهم في تنفيذ الاستراتيجية الصهيو أمريكية، وهي التي قطعت، بفضلهم، شوطا كبيرا على هذا الصعيد، ومن المشاهد الأخيرة التي تكشف النوايا وراء هذه التصرفات هو ذلك الحائط البشري، الذي أقيم من حرس الحدود المصري على الحدود مع رفح، تنفيذا لمخطط شارون، قبل احتضاره، لإحكام الحصار على قطاع غزة وتأمين الحماية للدولة الصهيونية، والضغط على الفلسطينيين للتسليم بمطالبه، ومع نجاح حماس الكاسح، في الانتخابات التشريعية، كان حسني مبارك هو الأسرع في حمل الشروط الصهيونية إليها.. أرسل مبعوثه الخاص عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة، يحمل تهديدا سافرا، بضرورة اعتراف حماس بالدولة الصهيونية والتخلي عن سلاح المقاومة.

وضمن هذا النوع من التصريحات يأتي «النجل» العامة للحزب الحاكم واحتل فيها «النجل» منصب الأمين العام المساعد، ولم تبق أمامه غير درجة واحدة في سلم الصعود إلى منصب الأمين العام، أو نائب رئيس الحزب، ومتوقع أن يصل إلى أي منهما عقب انعقاد الدورة الاستثنائية لمؤتمر الحزب. في نيسان (بريل) القادم، وقتها يكون هذا «النجل» قد ورث الرئاسة، عمليا، وعلى المتضرر أن يخبط رأسه في أقرب حيط!

وحرص تشكيل الأمانة العامة للحزب الحاكم ليؤكد به ما يهدد مستقبل «الوريث»، فالموالي الذين عينوا فيها يتحكمون في مفاتيح القرارات الحزبية والتشريعية والتنفيذية، وحرص كذلك على رد الاعتبار للفاشلين منهم، فحسام بدراوي، الذي حول مهنة الطب إلى جزارة، يإرساء قاعدة «العلاج الاستثماري» في مستشفاه. والذي فشل في الانتخابات أمام هشام مصطفى خليل، ثم تعيينه فيها، ورد الاعتبار له بعزل والد غريمه (مصطفى خليل) من منصبه كنائب لرئيس الحزب، بسبب وقوفه مؤيدا لإبنه في دائرة قصر النيل، ضد بدراوي، وأعيد الاعتبار، كذلك، إلى أشهر الوزراء فشلا.. وهو علي الدين هلال، الذي حصلت مصر في عهده على الصفر الضخم، عندما تقدمت لاستضافة «مونديال» الكرة، ونفس الشيء حدث مع محمد كمال، الذي فشل في إدارة الحملة الإعلامية في الانتخابات. ولم يبق في الأمانة العامة، من «الحرس القديم»، إلا صفوت الشريف يتجرع الوحدة والعزلة.

دفع حسني مبارك، بهذا التشكيل، الوضع نحو «التوريث» بقوة، ومهما قال «النجل» وصرح الأب، ومهما أنكرت «العائلة»، فالاتجاه واضح وترتيبات «التوريث» لا تخطئها العين.. ويبقى سؤال، هل من الممكن إفشال سيناريو «التوريث؟ والرد هو أن ذلك ممكن، بل واجب، ويتوقف على إنضاج موقف شعبي وسياسي، قادر على التصدي لهذا السيناريو، إلا أن المشكلة في أن الحركة السياسية القادرة على هذا التصدي، ما زالت وليدة، لا تقدر وحدها على أن تكون العامل الحاسم، في هذه المهمة الصعبة، إلا أن هناك عوامل أخرى قد تنضج عملية الإفشال. منها وطأة المرض على حسني مبارك. وشعور «العائلة» بالقلق البالغ من احتمال اختفائه، قبل مرور السنتين المطلوبتين لاستكمال ترتيبات «التوريث»، هذا الشعور دفعها إلى تسريع إجراءات «التوريث»، ومن بين عمليات التسريع تلك الإجراءات الاقتصادية لـ«التكويش» على ما تبقى، وتقديمه قربانا للقوى الخارجية الضاغطة. كعربون من أجل نقل السلطة من الأب إلى الإبن، وبدأت عمليات القبول الصهيوني والأمريكي والأوروبي تفصح عن نفسها فيما يسند إلى حسني مبارك من مهام على الساحات العراقية والسورية واللبنانية والفلسطينية.

لكن ما جاء في الجزء الرابع من حديث «النجل» لصحيفة «روز اليوسف» في الخامس والعشرين من الشهر الماضي، قد يقطع الطريق على هذا السيناريو، ويدفع بعض العناصر والقوى إلى طلب محاسبة «النجل». لوضعه الدستوري، كوزير بالرئاسة، ومع أن هذا الوضع ما زال سرا لكثيرين، لأن حسني مبارك عندما أصدر قراره بتعيين ابنه وزيرا ومستشارا اقتصاديا له، نشر القرار في عدد محدود للغاية من الصحيفة الرسمية، فلم يتسرب إلى الرأي العام أو الصحف وأجهزة الإعلام. وهذا هو الذي سمح له بحضور جلسات مجلس الوزراء، ومع ذلك يكذب، ويدعي أن «الأمين العام هو الذي يطلب أن أكون موجودا»! وكان ذلك ردا على سؤال عبد الله كمال، الذي أجرى الحديث «حول حضور الاجتماعات الرسمية، غير الحزبية، مثل الاجتماعات الوزارية»، ووضعه الدستوري هذا ومناصبه تضعه تحت طائلة القانون، فالمادة 158 من الدستور تنص على أنه «لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهنة حرة وعملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يقايضها عليه»، وفي غيرها من المواد الشبيهة ما يمنع الجمع بين المنصب الرسمي وممارسة أعمال تحمل شبهة التربح واستغلال النفوذ الإداري أو السياسي، وها هو يقدم اعترافا واضحا ومثيرا، يقر فيه بالجمع بين مناصبه الرسمية والسياسية والتجارة والأعمال الخاصة، بما فيها من تعارض مع المسؤوليات الموكولة إليه.

وهذه نصوص الاعترافات كما وردت في الحديث المشار إليه، حيث يقول في الاعتراف الأول: «في الوقت الحالي، ومع انشغالي الكبير، وتحديدا في العامين الماضيين، فإنني أباشر عملي المهني من خلال عضويتي في مجلس إدارة شركة خاصة بإدارة صناديق الاستثمار المباشر، وهي شركة المجموعة المالية هيرمس للاستثمار المباشر».. وفي الاعتراف الثاني يذكر: «كذلك عضويتي في مجلس إدارة أحد البنوك المصرية منذ عام 1996 وهو البنك العربي الإفريقي الدولي».. أما الاعتراف الثالث فقد ورد في رده على ما يثار عن الشركة التي يملكها، التي يزيد رأسمالها، كما ذكر عبد الله كمال، على 600 مليون جنيه.. يقول فيه.. «أولا أنا لست رئيس مجلس إدارة هذه الشركة، وإذا كنت بالفعل فهذا لا يعيبني بل يشرفني أن أكون رئيسا لمجلس إدارتها. ولكني فقط عضو في مجلس إدارة هذه الشركة منذ عدة سنوات. ثانيا.. هي شركة لإدارة صناديق الاستثمار المباشر» (يقصد شركته لمضاربات والأوراق المالية واسمها ميدانفست).. وهذه الاعترافات تمثل وجها من وجوه تعامل «النجل» مع الدولة.. وهو متناقض ومنتهك للنصوص القانونية والدستورية، المحددة لسلوك شاغلي الوظائف العامة.. إنه يتكسب ويتربح ولا يتجمل، وكل ذلك بطرق غير مشروعة، من وجهة نظر القانون والدستور.

وأن تتبنى القوى السياسية، الرافضة لحكم «العائلة»، هذه الاتهامات وغيرها، لمحاسبة «النجل» وللطعن في أهليته للوراثة، فإن هذا كفيل باجهاض سيناريو «التوريث»، وقد يكون ذلك أكثر حسما إذا ما تلازم مع مطلب آخر، تنامى في الفترة الأخيرة، وورد على ألسنة عناصر وقوى وطنية وقومية وإسلامية عديدة، يطالب بعزل حسني مبارك.. وعند ذلك فسوف تنقلب الموازين الداخلية، فتخف من قبضة أجهزة الدولة والشرطة والأمن والحزب الحاكم، لتصبح أقل قدرة على توفير الحماية لـ«عائلة مبارك» ومواليها في مواجهتهم لمصيرهم المحتوم.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

الخطاب الاعلامي في العراق بين حكومة الاحتلال والمقاومة الوطنية

هيفاء زنكنة *

■ من بين المستويات المتعددة لمقاومة الاحتلال في العراق، المساندة للمقاومة المسلحة المعترف بها وفق القوانين الدولية كحق من حقوق الشعوب المحتلة، هو مستوى رصد العمل الاعلامي المصاحب لهيمنة الاحتلال. ففي الوقت الذي يوصف فيه الغزو العسكري بانه جبهة الاحتلال الامامية، فان عمل المنظمات المدنية والمؤسسات الاعلامية المستهدفة فكر الشعب ووعيه وتوجيهه وفق منظور الاحتلال، هو ما يصح تسميته بالجبهة الخلفية أي جبهة المساندة لديمومة الاحتلال. وهي جبهة خطيرة حقا لانها تعمل من خلال الاستحواذ على اجهزة الاتصال الجمعية ذات التاثير الكبيرعلى الجماهير، بشكل مباشر وغير مباشر، وفق اساليب تمزج، اذا ما كانت ادارة الاجهزة ذكية، ما بين الاكاذيب المضللة والمعلومة المدسوسة وتجاهل الحقائق وما يطمح اليه الناس حقا. وابسط مثال على ذلك هو كيفية ترويج الديمقراطية الامريكية اعلاميا في العراق. حيث تتجاهل اجهزة الاعلام الحرب العدوانية وما سببته من مجازر وخراب وقصف بالقنابل والصواريخ والنابالم واليورانيوم المنضب، وتتجاهل التناقض الواضح بين ما تدعيه ادارة الاحتلال وما تطبقه مركزة على حيثيات تتماشى مع برامجها السياسية، مستغلة في الوقت نفسه، تعطش الشعب الى فكرة الديمقراطية عموما وليس الديمقراطية الامريكية حصرا.

يكتسب البرنامج الدعائي الاعلامي في فترات الحروب والاحتلال سواء من قبل قوات وادارة الاحتلال او المقاومة، اهمية قصوى. اذ تهدف البرامج الدعائية الى التأثير على الشعب ومحاولة تغيير مواقفه واتجاهاته الفكرية او تشكيل اتجاهات جديدة لم تكن موجودة او تقوية ما كان موجودا. بواسطة أجهزة الاعلام المختلفة، بدءا بالكلمة المطبوعة حيث تشكل اللغة برموزها المتعددة جوهر عملية الاتصال، والاجهزة السمعية (الراديو)، والمرئية (القنوات المحلية والفضائية)، والملصقات الجدارية (وتتزايد اهميتها في الحملات الانتخابية)، واشرطة التسجيل والاقراص المدمجة، انتهاء بمواقع الانترنت بانواعها.

واذا ما نظرنا الى الجبهة الخلفية للاحتلال في العراق لوجدنا ان قوات الاحتلال المدركة لأهمية الخطاب الاعلامي وخطورته قد عملت منذ الايام الاولى للغزو، على تأسيس جهاز اعلامي خاضع لها، كلية، اطلقت عليه اسم شبكة الاعلام العراقية. ضمت الشبكة راديو وتلفزيون العراقية وجريدة الصباح. ومنحت عقود تأسيسها وادارتها الى شركات امريكية متخصصة بمجال التجسس والمراقبة كما في العقد الموقع مع شركة ساينس ابليكيشن انتيرناشينال كوربيريشن (سايك) لبناء الجهاز الاعلامي في العراق بقيمة 108 ملايين دولار. وبدأ بث اداعة العراقية المنتظم في 10 نيسان (ابريل) والتلفزيون في 13 ايار (مايو) 2003 باشراف وحدة عسكرية امريكية. وتم توقيع العقد الثاني، بقيمة 96 مليون دولار، مع شركة هاريس كوربوريشن، مقرها فلوريدا، المختصة بتكنولوجيا الاتصالات. وجدد العقد مع الشركة في كانون الثاني (يناير) 2005 بقيمة 22 مليون دولار. اضافة الى ذلك، قامت وحدة التوجيه الاعلامي العسكري السايكولوجي في البنتاغون بتوقيع عقد مع شركة «لنكولن جروبز» للعلاقات العامة، وهي شركة بدأت عملها في العراق المحتل في 2004، لدعم برامج الاستثمار والتجارة، الا انها سرعان ما وسعت نشاطها الى مجال مربح آخر وهو حرب المعلومات والعمليات النفسية الدعائية. فوقعت عقدا مع البنتاغون بقيمة 100 مليون دولار ضمن برنامج اعلامي عسكري اطلق عليه اسم عمليات المعلومات. يهدف البرنامج الى اشاعة روح التفاؤل الايجابية بين العراقيين على الرغم من كل الخراب المحيط بهم، والاستبشار بمنجزات الاحتلال وخاصة جدولة البرنامج السياسي وكتابة الدستور وحث الناس على المشاركة في الانتخابات باعتبارها الحل الوحيد لكل المشاكل والاساس في بناء العراق الجديد. وقد قامت شركة لنكولن بالاضافة الى دعمها عددا من الصحف العراقية الناطقة باسم الاحتلال، وتوزيع المنشورات الدعائية والترويعية، بنشر المقالات والتقارير المكتوبة من قبل عسكريين امريكيين، بعد ترجمتها، في صحف عراقية وباسماء صحافيين عراقيين. وتراوحت اسعار المقالات ما بين 30 و2000 دولار للمقالة الواحدة تبعا لاهمية المقالة، موقع الصحيفة او اسم الصحافي. وتهدف المقالات، ايضا، الى تشويه صورة المقاومة وعملياتها المسلحة المستهدفة لقوات الاحتلال، عن طريق وصفها بالارهاب وتحميلها مسؤولية جرائم ارهاب الاحتلال.

بالمقابل، كيف تواجه المقاومة الوطنية هذه الحملة الاعلامية الدعائية المنظمة من قبل اجهزة الاحتلال وبميزانيتها الكبيرة؟ تستخدم القوى الوطنية المقاومة للاحتلال، لايصال رسالتها الى جماهير الشعب، وسائل اقل تكلفة من الملايين التي صرفتها او نهبتها ادارة الاحتلال. وبينما فشلت ادارة الاحتلال في اقناع المواطن العراقي بخطابها الاعلامي التزويقي، اثبتت المقاومة الوطنية، على الرغم من كل الصعوبات والاخطار المستهدفة لوجودها، قدرتها على التواصل الاعلامي مع الناس، في مختلف انحاء العراق وخارجه، باساليب بسيطة، مثل اشرطة التسجيل الصوتية لنشر الاناشيد الوطنية والاهازيج الحماسية والاغاني والتراتيل والرسائل التحريضية. وتم ترويج الاقراص المدمجة المصورة واشرطة الفيديو لنشر اخبار المقاومة المسلحة وعمليات الهجوم العسكري على قوات الاحتلال فضلا عن انتهاكات حقوق الانسان. كما تواصل القوى المناهضة للاحتلال المؤمنة بتعدد مستويات المقاومة، اللجوء الى الكلمة المطبوعة، صحافة ومنشورات، للتأكيد على اهمية الخبر الصادق والمعلومة الموثقة والتحقيق الصحافي والتقارير المتعلقة بهموم الناس وامالهم وطموحاتهم فضلا عن التغطية الثقافية العامة. والى هذا التعدد في المستويات بامكاننا تصنيف رصد الاعلام المضلل خاصة ما له علاقة بالاعلام المرئي.

تخبرنا منظمة اليونسكو، التابعة للامم المتحدة، وهي واحدة من المنظمات والمؤسسات الاعلامية العالمية التي ساهمت في صياغة برامج تدريب الصحافيين والاعلاميين في العراق المحتل بان: «المرحلة الاولى في اطلاق حقوق الانسان وحرية التعبير في العراق تغطي تطوير سياسة الاعلام الوطني بموجب المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان في انتشار المعلومات.» وان اليونسكو تعمل على تدريب الصحافيين من اجل تقديم تغطية اعلامية مستقلة وموثوقة واضعة لبنة اساسية في عملية انشاء قطاع اعلامي مستقل. فما الذي تقدمه قناة العراقية، باعتبارها نموذجا متميزا بحق لاعلام مرحلة الاحتلال، بعد صرف الملايين لانشائها وتدريب صحافييها وفق ميثاق اليونسكو النبيل؟ ولاعني بالسؤال ما الذي قدمته لادارة الاحتلال الانجلو ـ امريكي، ما اعنيه هو ما الذي تقدمه لابناء الشعب العراقي وفق سياسة الاعلام الوطني بموجب المادة 19؟

بسبب ضيق الساحة سأكتفي بالاشارة الى ما تقدمه القناة بدون امثلة وان كانت الامثلة متوفرة. انها تقدم برامجا تعكس الحاصة الطائفية وتكرس التقسيم الطائفي والعرقي. تنقل اخبار ارهاب الاحتلال وعملياته العسكرية ضد المدنيين، بنقل حي أحيانا، باعتبارها انجازات للقضاء على الارهاب. تقدم افلاما مصاحبة للتغطية الاخبارية عن تنفيذ مشاريع اعمار، شبه وهمية، مما يمنح المشاهد الانطباع بان حركة الاعمار جارية على قدم وساق. تشويه صورة مقاومي الاحتلال وتقديمهم كارهابيين. تقديم برامج تحقيق مع معتقلين في مراكز الشرطة والامن واجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها لتخويف وترويع المواطنين عموما. لا تمثل الوحدة الوطنية لانها عزلت كردستان من برامجها حتى قبل اعلان سياسيي الاحتلال الانفصال. تستخدم اللغة الانكليزية وتكريس مصطلحاتها في اسماء البرامج ومضمون بعض البرامج. تبث اعلانات الدعاية لتسويق السجائر في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الاعلانات ممنوعة دوليا. تبث اعلانات دعائية عن انجازات حكومات الاحتلال، وهي اعلانات كرست لها ميزانية تقدر بملايين الدولارات ويتم بثها في العراقية وفي عدد آخر من القنوات الفضائية العراقية والعربية على حد سواء، تحت عنوان «اعلان مدفوع الثمن». من بين الاعلانات الدعائية الموجهة الى الجمهور العراقي، خاصة، اعلان عن شحة مياه الشرب. فكيف تساهم العراقية في توعية الناس بصدد واحدة من اهم المشاكل التي تواجههم وتحتل المكانة الثالثة بين آفات الاحتلال، بعد قلة الامان وانقطاع الكهرباء؟

انها تقدم اعلانا بشكل فاصل تمثيلي. رجل يغسل سيارته مستخدما خرطوم المياه مستعرضا قدرته على رشها بكميات كبيرة من المياه، ضاحكا بلا مبالاة. هناك، ايضا، شخص جالس على مقربة منه ويشاركه الضحك. يمر رجل ثالث فينبههما الى اهمية عدم تبذير المياه، فيقرعه حامل خرطوم المياه ويسخر منه ثم يرشه بالمياه بعدوانية واحتقار. ويستدير أخيرا نحو الرجل الجالس مقترحا عليه مشروع تعبئة مياه الحنفية وبيعها الى الناس كمياه صالحة للشرب.

ان تحليل مضمون الاعلان الدعائي اعلاه واسلوبه المتبع في التأثير وتناوله من ناحيتي الصدق والثبات بحثا عن الحقيقة، يتطلب الانتباه الى المضمون الظاهر والمضمون الكامن. ظاهريا: لقد تم اختيار الفاصل التمثيلي الفكاهي وبلهجة شعبية لانه الاسلوب الاكثر تقبلا بين الجماهير، ولأن المرسل لا يستطيع التأثير الا اذا قصد معاني معينة يفهمها المتلقي. واذا ما عدنا الى تعريف مفهوم الدعاية لوجدنا انها مجموعة من الرموز التي تؤثر على الرأي والعقيدة والسلوك في موضوعات تعتبر موضوع خلاف من قبل المجتمع. وموضوع الخلاف في الاعلان هو شحة المياه. وتخبرنا الرسالة الكامنة في الدعاية بان سبب المشكلة هو سلوك العراقيين (اثنان من كل ثلاثة حسب الدعاية) غير المسؤول وغير المبالي. بل ويتم ايضا اتهامهم بانهم من يقومون بالغش وبيع المياه الملوثة، حاجبا تماما مسؤولية الحكومة في توفير الخدمات الاساسية للمواطنين. ومن بينها المياه الصالحة للشرب وحمايتهم من عبث مخالفي القانون والفساد. فيؤدي تكرار الدعاية المرة تلو المرة الى انطباع رسالتها في اذهان المشاهدين وهي رسالة تلقي بالمسؤولية كاملة على جهات ثانية غير مسؤولة واثارة الكراهية ضدها. هكذا يتم تحويل الانظار من المسؤول الحقيقي اي حكومة الاحتلال العاجزة، بعد ثلاثة اعوام تقريبا من سيطرتها على العراق وثرواته، من تقديم ابسط الخدمات الاساسية للمواطنين، بل ويتم تصويرها باعتبارها حريصة على المصلحة العامة من خلال تقديم الاعلانات الدعائية المضللة.

ان ما لا تقوله الدعاية الاعلامية لاجهزة الاحتلال هو انها سجينة مصالحها الخاصة وخطابها السياسي والاقتصادي المحدد، وان ما تقدمه اعلاميا لايخدم استقلال الشعب العراقي ووحدته الوطنية، ولن تتمكن، مادامت تعمل في ظل الاحتلال من نشر مبدأي حرية التعبير وحرية الصحافة كحقوق أساسية للإنسان.

* كاتبة من العراق

الذبح الحلال للدول المارقة

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

فيما يبدو انه تصلب مفاجئ ومستغرب، رفضت الترويكا الاوروبية المكونة من بريطانيا وفرنسا والمانيا بحزم عرض ايران لاستئناف التفاوض حول برنامجها النووي.

والمعروف ان مسار التفاوض هذا جاء بمبادرة من هذه الدول، وكان يمثل صلب استراتيجيتها لحل القضية النووية الايرانية. وبما ان كل الدول، بما فيها الولايات المتحدة، تستعيد حلا غير سياسي لهذه الازمة، فانه لا يوجد اي بديل للمفاوضات. فلماذا اذن هذا الرفض والتصلب؟

(2)

الاجابة هي ان المفاوضات مع ما يسمى في عرف الولايات المتحدة «الدول المارقة» هي استراتيجية ردع، مثلها في ذلك مثل القصف، وليست بديلا للردع، والامر اشبه بالتكنيك الذي يتبعه رجال الشرطة في التعامل مع الخاطفين، بهدف اطالة امد الحصار وانقاذ اكبر عدد ممكن من الرهائن، وجمع اكثر كمية من المعلومات تساعد في اتمام عملية الاجتياح المتوقعة بأقل الخسائر، ولا يعتبر مثل هذا التفاوض بديلا لاعتقال الخاطف وتحرير رهائنه، بل تمهيدا له.

(3)

الولايات المتحدة تستخدم في الغالب اطرافا ثالثة للقيام بهذه المهمة: روسيا وفرنسا وبعض الشخصيات العامة ذات الاحترام (مثل ادوارد هيث) في حالة العراق بعد اجتياح الكويت، الصين في حالة كوريا الشمالية، مصر والسعودية في حالة سورية، السعودية وجنوب افريقيا في حالة ليبيا؟ والترويكا الاوروبية في حالة ايران.

(4)

مهمة هذا «الطرف الثالث» هي ان يظهر لـ«الدولة المارقة» بأنه حريص على مصالحها، ويقدم لها «نصائح» تؤدي الى تجريدها من احد اهم اسلحتها (الدروع البشرية في حالة العراق،) الوجود في لبنان في حالة سورية، التخصيب في حالة كوريا الشمالية وايران)، وتمهد الطريق لطلب آخر أو الضربة المتوقعة.

(5)

في حالة ايران فان المطلب الاساسي هو وقف النشاط النووي عموما والتخصيب خصوصا. وبحسب توقعات الخبراء الاستراتيجيين فان ايران تحتاج الى خمس سنوات لانتاج قنبلة نووية وبحسب هذا التاريخ من بداية نشاطها النووي الفعلي. ولهذا فان هدف المفاوضات هو منع او تأخير النشاط النووي اما مع استمرار النشاط النووي فان المفاوضات تصبح غير ذات موضوع، ولهذا يعتبر قرار رفض المفاوضات ورقة ضغط ـ حتى لا نقول ابتزاز ـ لاجبار ايران على وقف نشاطها.

(6)

لا نستبعد ان يظهر قريبا «فاعل خير» او طرف ثالث (آخر) يتقدم باقتراح «حل وسط»: ان توقف ايران التخصيب مقابل ان يتوسط هذا الطرف لدى الترويكا حتى تستأنف المفاوضات. ولن نستغرب ان استجابت ايران لهذه الوساطة بلهفة بعد ان وضعت نفسها في ورطة لا تعرف منها مخرجا قريبا.

(7)

مشكلة «الدول المارقة» هي انها ليست مارقة بما فيه الكفاية، فهي تريد ان تصل بالتحدي الى نقطته الاقصى بدون ان يتحول ذلك الى مواجهة مباشرة. ولكن مشكلتها دائما هو انها تخطىء الحساب، اما بتجاوز كبير لحدود المسموح به، او بالوقوع في فخ التنازلات، وغالبا بالامرين معا، ويزيد المسألة تعقيدا ان هذه الدول تكون تحت حكومة فرد او مجموعة صغيرة هدفها الاستراتيجي البقاء في السلطة، مما يجعلها تساوم في امور استراتيجية وتتنازل عما لا يمكن التنازل عنه طمعا في البقاء في السلطة.

(8)

المفاوضات حين تقع المواجهة تعتبر وسيلة «الذبح الحلال» لانتزاع المطلوب من النظام المتمرد بالتي هي احسن وبأقل ثمن ممكن، وتجريده من دفاعاته حتى يكون جاهزا للذبح. وبالطبع فان من الحماقة الدخول في تحد لا يكون النظام جاهزا له، فالدولة لا تغزو دولة مجاورة ـ بدلا من الاكتفاء باحتلال منطقة حدودية متنازع عليها مثلا ـ دون ان تكون طورت دفاعات مناسبة ضد الهجوم المتوقع.

ولكن اذا ارتكب المرء مثل هذه الحماقة، واصبحت المعركة قادمة لا محالة، فمن الغباء ان يقدم المرء التنازلات التي تسهل القضاء عليه. ولكن تجاربنا والتجارب الانسانية تؤكد ان من لم تعوزه الحماقة لم ينقصه الغباء.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364